دور العملات المشفرة في التخفيف من العقوبات الذكية الدولية

The Role of Cryptocurrencies In Mitigating International Smart Sanctions

م.د. اسماعيل عبدالله حامد عويد
كلية القانون – جامعة الانبار
ismail.abdul@uoanbar.edu.iq

م.د. احمد كريم مدب
كلية القانون – جامعة الانبار
ahmed.almadab@uoanbar.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/١١/١٠ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٣/١٣**

الملخص:

نظر للأهمية التي تحتلها النقود في عصرنا الحديث لما لها من دور في تسيير متطلبات المعيشة على مستوى المجتمع عموما، فقد مرت النقود بمراحل تطور متسارعة نتيجة للثورة التكنولوجية الحديثة وتفاعلاتها في جميع جوانب الحياة الاخرى، تتجلى إشكالية الموضوع في بيان فكرة العقوبات الذكية، وهل تتأثر العقوبات الدولية الذكية بالعملات المشفرة كونها تستهدف الانشطة المالية، وهل يوجد تطبيقات واقعية للتعامل بالعملات المشفرة من اجل التهرب من العقوبات الذكية، سنعتمد في دراستنا لموضوع هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة موضوع العملات المشفرة والعقوبات الدولية الذكية ووصفها وصف دقيق، وتحليل الواقع العملي لبيان دور العملات المشفرة في التأثير على العقوبات الدولية الذكية، سنقسم هذا الموضوع على مبحثين نتناول في المبحث الأول مفهوم العملات المشفرة اما المبحث الثاني نبين فيه مضمون العقوبات الذكية وأثر العملات المشفرة عليها

الكلمات المفتاحية: العملات المشفرة، العقوبات الذكية الدولية، القانون الدولي.

Abstract:

Given the importance of money in our modern era due to its role in managing the requirements of living at the level of society in general, money has gone through rapid stages of development as a result of the modern technological revolution and its interactions in all other aspects of life. The problem of the subject is evident in stating the idea of smart sanctions, and whether smart international sanctions are affected by cryptocurrencies as they target financial activities, and are there realistic applications for dealing with cryptocurrencies in order to evade smart sanctions. In our study of the subject of this research, we will rely on the descriptive analytical approach by studying the subject of cryptocurrencies and smart international sanctions and describing them accurately, and analyzing the practical reality to show the role of cryptocurrencies in influencing smart international sanctions. We will divide this subject into two sections. In the first section, we will discuss the concept of cryptocurrencies, while in the second section, we will show the content of smart sanctions and the impact of cryptocurrencies on them.

Keywords: Cryptocurrencies, international smart sanctions, international law.

المقدمة

نظر للأهمية التي تحتلها النقود في عصرنا الحديث لما لها من دور في تسيير متطلبات المعيشة على مستوى المجتمع عموما، فقد مرت النقود بمراحل تطور متسارعة نتيجة للثورة التكنولوجية الحديثة وتفاعلاتها في جميع جوانب الحياة الاخرى. وتعتبر العملات معدنية هي المرحلة الاولى من مراحل التطور التي شهدتها العملات النقدية، ثم تطورت في القرن الثامن عشر الى عملات ورقية والتي استخدمت اول مره من قبل الصينيين، حتى وصل التطور الى النقود الافتراضية المشفرة. لذلك فالعملات المشفرة هي نتيجة التطور الطبيعي للنقود، وهي تقوم على استخدام تقنيات حديثة تنتقل بشكل الكتروني معتمد على نظام التشفير، حيث ظهرت في بداية القرن الحادي والعشرين وزاد التعامل بها بشكل كبير على النطاق الدولي، حتى أصبحت وسيلة للتعاملات الدولية في بعض الدول وهي تقوم بوظائف تتعارض مع فكرة العقوبات الذكية الدولية التي تستدف الأنشطة المالية الالكترونية للنخبة التي تقوم على تجميد الأنشطة المالية من اجل الحد من التصرفات المخالفة لقواعد القانون الدولي، فقد واجهت السلطات الدولية صعوبات كبيرة في الحد من التعاملات المالية غير المشروعة ومحاسبة اشخاص الذين يتعاملون في العملات المشفرة كونها تتميز بخصائص تختلف عن العملات النقدية والالكترونية، فقد يصعب الوصول اليها او تتبعها من اية جهة لذلك يظهر في موضوع هذا البحث عدة جوانب سنوضحها من خلال التالي:

أولا: أهمية الموضوع: تظهر الأهمية من خلال بيان مدى إمكانية تهرب العملات الرقمية من العقوبات الدولية الذكية، مع تحديد موقف الدول التي تتعرض الى عقوبات دولية من الاستفادة من العملات المشفرة واستخدامها في التعاملات الدولية.

ثانيا: إشكالية الموضوع: تتجلى إشكالية الموضوع في بيان فكرة العقوبات الذكية، وهل تتأثر العقوبات الدولية الذكية بالعملات المشفرة كونها تستهدف الانشطة المالية، وهل يوجد تطبيقات واقعية للتعامل بالعملات المشفرة من اجل التهرب من العقوبات الذكية، كما تظهر الإشكالية في تحديد هل كل العملات المشفرة هي عملات لامركزية ولا يمكن الوصول اليها من قبل السلطة الدولية، لذلك سنوضح هذه التساؤلات في مضمون هذا البحث.

ثالثا: منهجية البحث: سنعتمد في دراستنا لموضوع هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة موضوع العملات المشفرة والعقوبات الدولية الذكية ووصفها وصف دقيق، وتحليل الواقع العملي لبيان دور العملات المشفرة في التأثير على العقوبات الدولية الذكية.

رابعاً: هيكلية الدراسة: سنقسم هذا الموضوع على مبحثين نتناول في المبحث الأول مفهوم العملات المشفرة ونقسم هذا الموضوع على مطلبين نبين في المطلب الأول تعريف العملات المشفرة وعناصرها اما المطلب الثاني نبين فيه أنواع العملات المشفرة اما المبحث الثاني نبين فيه مضمون العقوبات الذكية وأثر العملات المشفرة عليها، فنوضح في المطلب الأول مضمون العقوبات الذكية اما المطلب الثاني نوضح فيه أثر العملات المشفرة على العقوبات الذكية.

المبحث الأول: مفهوم العملات المشفرة

ظهرت العملات المشفرة نتيجة التطورات التكنولوجية، ولاسيما في مجال الاتصالات، اذ أصبح التعامل بها يسبب قلق للسلطات المالية العالمية، وبشكل خاص الدول الكبرى التي تتحكم في هذه المؤسسات، والسبب يعود الى ان هذه العملات ليس لها رقم تسلسلي كباقي العملات المعدنية والورقية، وليست هناك جهة معينة تصدرها بحيث يمكن التفاوض معها من قبل المؤسسات المالية ودولها، لذلك لابد من تعريف العملات المشفرة وبيان عناصرها وخائص هذه العملات ومن ثم بيان أنواعها وتميزها عن غيرها من العملات لذلك سنقسم هذا المبحث على مطلبين على النحو الاتي:

المطلب الأول: تعريف العملات المشفرة وعناصرها

اختلف الفقهاء فيما بينهم حول تعريف حول تعريف العملات المشفرة، وتحديد مدلولها القانوني والاقتصادي، وقد أدى ذلك الى تعدد التعريفات التي وضحها المختصون في هذا الشأن، وفي هذا الجانب سنبين مجموعة منها للوقوف على مدلولها الاصطلاحي، فقد عُرفت العملة الافتراضية بأنها: "عملة رقمية تستخدم في جميع انحاء العالم على شبكة الأنترنت، ويتم انشاؤها وتبادلها من حاسوب الى أخر عبر شبكة لا مركزية، مما يعني انها لا تخضع لسيطرة مركزية من أية سلطة أو حكومة، ويمكن الوصول إليها من قبل أي شخص متصل بالأنترنت" [١]. فقد انتقد هذا التعريف، لأنه عام لا يبين ماهية هذه العملة، بل يصف المظهر الخارجي فقط.

وعرفتها وزارة الخزانة الامريكية بأنها: "وسيلة للتبادل تعمل كعملة في بعض البيئات، ولأنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية" [٢].

أما البنك الهولندي فعرفها بأنها: "العملة التي تعمل خارج نظام النقد الرسمي، فهي تمثيل رقمي للقيمة النقدية صادرة عن غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية، تستمد قيمتها من الثقة الكامنة في القبول الطوعي لها". وتم تعريفها أيضاً بأنها: "عملة افتراضية الكترونية تشفيريه يمكن مقارنتها بالعملات الرسمية المستخدمة حالياً كالدولار واليورو، لكن مع بروز عدة فروق جوهرية منها إنها عملة الكترونية بشكل كامل يتم تداولها عبر الانترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها"[٣].

كما عرفت اللجنة المصرفية الاوربية العملات الافتراضية على أنها" تمثيل رقمي لقيمة لا تصدر عن السلطات العامة عن البنك المركزي، وليست بالضرورة مرتبطة بعملة معينة، يبقل بها الاشخاص العاديون والقانونيون كوسيلة للدفع ويتم تخزينها وتحويلها وتداولها الكترونيا"[٤]

والتعريف الأكثر انسجام مع الواقع للعملة الافتراضية على أنها" قيمة نقدية مخزنة على شبكة الانترنت في محافظ خاصة، ليست مرتبطة بحساب بنكي، تحظى بقبول واسع من غير القائم بإصدارها، تستعمل للدفع تحقيقاً لأغراض مختلفة"[٥].

ان اختلاف التعاريف السابقة نتيجة حداثة مصطلح العملات الرقمية، إضافة الى عدم المام والاحاطة الكافية بمضامين هذه العملات من قبل المختصين، ويمكن تعريفنا للعملات الرقمية بأنها قيمة مالية يتم تداولها الكترونياً عبر شبكة الانترنيت، باستخدام نظام تشفير خاص يعتمد على تقنية بلوكتشين، وهي لا تصدر عن سلطة مركزية ولا توجد رقابة عليها.

ثانياً: عناصر العملات المشفرة: من خلال تعريف العملات المشفرة، نجد بأنها تتمثل بعدد من العناصر، يُمكن أن نحدد أبرز هذه العناصر وذلك على النحو الاتي:

أولاً: التشفير: يُعد هذا العنصر الرئيسي للعملات المشفرة والهدف منه النأي بالتعامل الرقمي خارج المنظومة المالية والنقدية في الدولة، وعدم خضوعه للبنوك المركزية، وتمثل هذه العملات برموز او علامات تشفير تميزها عن غيرها، وهي من أهم ركائز العملة الرقمية [٦].

ثانياً: اللامركزية التامة في عملية الاصدار والتعامل والرقابة: هي عملة لا مركزية لا تتبع أي دولة أو بنك أو هيئة تنظيمية.

ثالثاً: تؤدي الى وظيفة ائتمانية: حيث تعمل مثلها مثل العملات المادية والنقود الالكترونية كوسيلة للتبادل ووحدة للحساب وخزن للقيمة [٧].

رابعاً: لا تسند على قانون يفرض قبولها: إذ تعتمد على القبول العام لها وللبروتوكولات التي تخضع لها والثقة التي تحظى بها والتي تنعكس قيمتها ومن ثم على أسعارها التي تتفاوت حسب ذلك القبول وتلك الثقة في التعامل بها [٨].

ثانياً: خصائص العملات المشفرة

١. سرعة الاجراءات وسهولة التعامل، بها فيتم التعامل بها بسهولة دون اجراءات معقدة من خلال شبكة الانترنيت، فهي تستخدم كوسيلة لتهريب العملات وتبييض الاموال، ويتم اجراء التحويل بشكل مباشر من خلال شبكة الانترنيت دون الحاجة الى دفع عمولة لصالح المكاتب او وسيط للقيام بإجراءات التعامل. [٩]

٢. العلنية في التعامل وسرية البيانات الشخصية: ان التعامل بالعملات الرقمية يكون بدرجة عالية من العلنية، اذ تكون كل التعاملات مسجلة ومعلومة لدى المشتركين او المتعاملين بها وبالمقابل تضمن عدم الاطلاع على البيانات الشخصية، اي سرية كاملة لبيانات المتعاملين بها، فالهوية في بروتوكولات النظام المتعلق بها تكون مشفرة، والتعامل بها يكون عبارة عن نقل عنوان الى اخر، وان ذلك فتح المجال امام الناس للتعامل بها على نطاق واسع، ولاسيما ما يؤكد ذلك ما حصل لمنصة (ميتكس) عام ٢٠١٤ والمنصات الاخرى. [١٠]

٣. الحرية الكاملة في التعامل: تخرج العملات الرقمية عن ادارة السلطات الدولية والمحلية، مما يفسح المجال امام المتعاملين بها، ويجعلها أكثر حرية في التعامل رغم انها تفتقد الى قانون يفرض قبولها، وهي من اهم خصائص العملات الرقمية رغم عدم وجود ضامن لها.

٤. لا يمكن اختراقها او التلاعب بها لاعتمادها على نظام تشفير يسمى (تقنية البلوك تشين) وهو نظام محاسبي يكون مشترك بين جميع المتعاملين بها، يمكن ان يضاف عليه دون تعديل او سحب، مما يجعل العملات المشفرة نموذج فريدة من ناحية الامان الذي تتمتع به، مما شجع المتعاملين على الاستثمار فيه. (١١)

٥. تعد نظام مالي بديل عن النظام المالي التقليدي: فقد زاد التعامل بها على نطاق واسع بعد عام ٢٠١٩، اصبحت نظام نقدي واقتصادي، بديل او موازي للنظام المعروف الذي تديره البنوك المركزية، فقد اصبحت حلاً فريداً لأشخاص الذين يرغبون في الاستثمار او يعانون من حصار اقتصادي.

٦. العملات المشفرة تكون اسعارها متذبذبة فممكن ان ترتفع بفترة قصيرة وممكن ان تهبط اسعارها بشكل مفاجئ، فهي تبني على اساس الاحتمال والمخاطرة للمستثمرين فيها.

المطلب الثاني: انواع العملات المشفرة وتمييزها عن غيرها

ان العملات المشفرة يمكن تقسيمها الى أنواع عديدة عملات مركزية وأخرى شبه مركزي والنوع الأهم هي العملات المشفرة اللامركزية، لذلك سنوضح هذا المطلب على ثلاثة أفرع على النحو الاتي:

الفرع الأول: العملات المشفرة والنقود الالكترونية

النقود الالكترونية وهي قيمة نقدية محددة بعملة، تكون على شكل بيانات الكترونية، مخزونة على بطاقات أو قرص صلب، وتستخدم كوسيلة للدفع لتحقيق اغراض عديدة، وان هذه النقود تحظى بالقبول الواسع لدى الناس، واصدارها يتمثل في تحويل شكل النقود من الصورة التقليدية الى الصورة الإلكترونية، فالعملات القانونية يمكن تحويلها الى نقود الكترونية، فهي ليس عملة جديدة وانما صورة من صور العملات القانونية. (١٢)

لذلك سنوضح تصنيف النقود الالكترونية وتداولها وتمييزها عن العملات المشفرة على النحو الاتي:

أولاً: تصنيف النقود الإلكترونية الى نوعين:

١. **النقود الالكترونية الاسمية:** ان هذه النقود تحتوي على معلومات تبين هوية كل الاشخاص الذين يتعاملون بها، وهي تتشابه في ذلك مع بطاقات الائتمان، وقد يقوم البنك بتقصي أثر النقود التي أصدرها اثناء تداولها.

٢. **النقود الالكترونية غير الاسمية:** هي النقود التي يتم تداول وحدة النقد فيها دون الافصاح عن حاملها، الا إذا حاول الشخص أن ينفقها أكثر من مرة واحدة (١٣).

ثانياً: ان النقود الالكترونية يتم تداولها بطريقتين:

١. عمليات تتدخل فيها البنوك، ويعرف هذا النوع باسم "On-Line E. Cash" فعملية تداول وحدة النقد الالكتروني تتطلب تدخل البنك المصدر بين طرفين لاعتمادها أو تعزيز إصدارها.

٢. تعرف الوسيلة الثانية للتداول باسم" Off-Line E. Cash" فقد يتم تداول وحدات النقد الالكتروني دون تدخل البنك المركزي بين الاطراف المختلفة، وهي تشبه في تداولها عمليات تداول النقود الاعتيادية،

وهذا النوع من التداول ظهرت من خلاله العملات المشفرة (البتكوين) وغيرها من العملات الاخرى، التي يتم تداولها دون الحاجة الى وسيط على أساس الند للند [١٤].

ثالثا: اهم ما تتميز به العملات المشفرة عن النقود الالكترونية:

١. العملات المشفرة هي صورة افتراضية لعملة الكترونية لا تتدخل البنوك والسلطات المركزية في إصدارها، ولا تستند على قانون يفرض قبولها، على عكس النقود الالكترونية التي تكون لها قيمة محددة بعملة قانونية، ولا تستطيع السلطات المالية إصدارها الا بغطاء من العملات القانونية، وهي الية جديدة في تحريك وتداول العملات النقدية [١٥].

٢. العملات المشفرة هي التي يتم إصدارها عن طريق التعدين باستخدام خوارزميات ورسومات مشفرة، يتم من خلالها امتلاك العملات، فهي تكون لامركزية في الإصدار والمرقبة والتحويل والتداول، اما النقود الإلكترونية فهي تكون مركزية في الانتاج والمراقبة، ولا يتم امتلاكها او التعامل بها ألا بعد امتلاك النقود العادية، ثم يتم تحويلها بالصورة المخزنة على شكل الكتروني.

٣. ان العلاقة بين المصدِّر للنقود الإلكترونية والمستهلك لها تكون علاقة تعاقدية، اذ يقوم المصدِّر باستبدال النقود الالكترونية، وتنتهي النقود الالكترونية عندما يقوم المصدر بشرائها من البائعين الذين تلقوها مقابل مبيعاتهم للمستهلكين، على خلاف العملات المشفرة تكون العلاقة مجهولة وغير واضحة لأنها تتداول بشكل الكتروني دون وجود مصدر ائتماني لها. [١٦]

٤. تعد النقود الالكترونية مقبولة بشكل واسع بين الناس وهي وسيلة للوفاء بالالتزامات وتبادل السلع وهي وسيلة الكترونية لتحقيق اهداف عديدة، اما العملات المشفرة فلا زلال الكثير من الناس لا يتعاملون بها وانما تقتصر على البعض من الافراد والمؤسسات [١٧].

الفرع الثاني: العملات المشفرة اللامركزية والعملات المشفرة المركزية

العملات الافتراضية المشفرة المركزية وهي العملات التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي بشكل رسمي، دون أن ترتبط بالعملة الرسمية النقدية في الدولة، وتعد عملة ثانية جديدة في البلاد، وهذه العملة تصدر عن السلطة النقدية في البلاد وتتشابه مع العملات المشفرة اللامركزية من حيث الخصائص، فتكون مشفرة، متميزة في التعامل والاصدار والتحكم، وقد اجازت فنزويلا بيع العملة الرقمية "بترو" التي تم اطلاقها عام ٢٠١٨، حيث سمحت لثلاثة منصات بتداولها. وتجدر الاشارة الى أن دولة فنزويلا أجازت لستة منصات تداول للعملات الرقمية البدء في بيع العملة الرقمية تسمى "بترو"، والذي تم إطلاقها في أوائل ٢٠١٨[١٨].

ويمكن بيان أهم الفروق بين العملات الافتراضية المركزية وبين العملات الافتراضية اللامركزية، كما يبين في أدناه:

١. العملات الافتراضية المركزية هي عملة تصدر بشكل رسمي من قبل السلطة المختصة بإصدار النقود في الدولة، اما العملات المشفرة اللامركزية فهي لا يتم إصدارها من قبل البنوك مركزية أو سلطة تنظيمية اخرى، وانما يتم اصدرها ومراقبتها من قبل مطورين مختصين.

٢. العملات الافتراضية المركزية تعد مضمونة المصدر والسداد، وتكون اضمن في الحفاظ على حقوق مستخدميها وملكياتهم، لكن المتعاملين بها يفتقرون الى غياب اللامركزية والسيطرة عليها من قبل البنك المركزي ومعرفة هوية المستخدم، لكنها تتميز بسرعة انجاز عمليات البيع والشراء أكثر من النقود الالكترونية [١٩]، الا انها لا تتميز بحرية مطلقة لكونها مركزية في الاصدار والرقابة.

الفرع الثالث: العملات المشفرة اللامركزية والعملات المشفرة شبة المركزية

ان العملات شبه المركزية ظهرت نتيجة الانتقادات الموجهة الى العملات المركزية والعملات للامركزية، فقد ذهب المختصون الى انشاء عملات تكون لامركزية بشكل محدود، ويتم انشائها باتفاق مجموعة من البنوك المركزية لدول مختلفة على انشاء عملة تكون لامركزية في التعامل مع ضمان التعامل بها والسيطرة عليها ومتابعتها، مما تسهل على المتعاملين بها الاستفادة من مزايا هذه العملات والتخلص من مخاطر العملات لامركزية، مما يجعل التحكم بها من قبل مجموعة من الدول ذات النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري.

ومن امثلة على هذا النوع من العملات هي عملة (ريبل) التي تم اطلاقها عام ٢٠١٢ وهذه العملة لا يتم انشاءها بطريقة التعدين وانما تقوم شركات مختصة باستحداثها ليتم التعامل بها من قبل البنوك، وتتميز بالسرعة وسهولة التعامل بها وقد حظيت باهتمام كبير وزاد التعامل بها بشكل كبر بين الناس كونها تتميز بالسرعة وانخفاض تكاليفها، وهي بديل لنظام سويفت العالمي، فهي تكون مركزية المصدر لامركزية التحكم او التحقق من قبل المتعاملين بها. [٢٠]

ان هذه عملات تكون مستقرة من حيث التعامل بها فلا تكون أسعارها متذبذبة مثل عملة البتكوين ولا يمكن استخدامها في جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، لذلك تختلف عن العملات اللامركزية التي يمكن استخدامها من قبل كل من يتعرف على الدخول على نظام الشبكة. [٢١]

المبحث الثاني: مفهوم العقوبات الذكية وأثر العملات المشفر عليها

ان العقوبات الذكية هي وسيلة لفرض العقوبات الدولية على السلوك المخالف لقواعد القانون الدولي، اذ وجدت من قبل فقهاء القانون الدولي كبديل عن العقوبات الشاملة فهي تستهدف الأرصدة المالية لأصاحب القرار السياسي عن طريق تجميل الأصول المالية وفرض قيود عليها، وبما ان العملات الرقمية هي وسيلة للتعامل الالكتروني بوصفها عملة مستحدثة يتم تداولها بشكل الكتروني مختلف عن النقود الالكترونية، فالتساؤل الذي يمكن طرحه في هذا الشأن، هل تؤثر العملات المشفرة على العقوبات الذكية كونها تنتقل بطريقة الكترونية يصعب الوصول اليها؟ لذلك سنوضح هذا المبحث على مطلب، نبين في المطلب الأول مفهوم العقوبات الذكية، ونوضح في المطلب الثاني أثر العملات المشفرة على العقوبات الذكية، وذلك على النحو الاتي:

المطلب الأول: مفهوم العقوبات الذكية

المطلب الثاني: أثر العملات المشفرة على العقوبات الذكية

المطلب الأول: مفهوم العقوبات الذكية

تعد العقوبات الذكية فكرة جديدة ظهرت للتخلص من اثار العقوبات الاقتصادية الشاملة، التي تستهدف حياة المواطنين الفقراء، اضافة الى الاثار السلبية التي تقع على الدول الفقيرة، وبهدف التخلص من تلك الاثار ظهرت فكرة العقوبات الذكية التي تستهدف الانشطة المالية والقيود على السلع وحضر السفر، بحيث تستهدف هذه العقوبات الضغط على الاطراف والشخصيات الفاعلة في صنع القرار في تلك البلدان التي تعد مسؤولة عن انتهاك القوانين الدولية، لذلك سنوضح هذا المطلب على النحو الاتي:

اولاً: تعريف العقوبات الذكية

وهي العقوبات التي تستهدف اصحاب القرار او النخبة من اجل دفعهم للضغط على دولهم او الضغط على الفئة الحاكمة من اجل تغيير سياستها، وقد عرفت بأنه "الجزاءات التي تفرض من اجل التأثير على نقاط معينة من الانشطة الاقتصادية في البلد المستهدف، كما تعرف بأنها بمثابة حرب بدون وسائل عنيفة". [٢٢] فالعقوبات الذكية هي مجموعة من التدابير التي يتم فرضها بشكل قسري على افراد او كيانات محددة، مقيدة بذلك أنشطة ومنتجات بشكل انتقائي بهدف تقليل الاثار السلبية على افراد المجتمع المدنيين. [٢٣]

وتعرف العقوبات الذكية بأنها " تركيز الضغط على المسؤولين عن المخالفات، مع تقليل الاثار السلبية غير المقصودة وتستهدف وسائل الضغط على صناع القرار والنخب في الشركات او الكيانات التي تسيطر عليها، وان الاستهداف يمكن ان يعني ايضاً فرض عقوبات على منتجات مجددة بشكل انتقائي او الأنشطة التي تعد حيوية لتسيير سياسة مرفوضة والتي لها قيمة لمتخذي القرارات المسئولين" [٢٤]

وقد عرفها بعض الفقهاء بأنها جزاءات دولية تتضمن عقوبات تقوم السلطة الدولية بفرضها بشكل عام بصور مجتمعة بعيد عن التجزئة، وتستهدف فئات محددة بشكل دقيق بعيدة عن الدول، وتشمل النخبة الحاكمة او المسؤولين عن خرق قواعد القانون الدولي والسياسات العدوانية، ضمن دولة محددة، بهدف قطع السبل التي تعد وسيلة أساسية لاستمرار السياسات العدائية، وذلك عن طرق تجميد الأصول المالية وتقييدها بإجراءات تعزلها عن العلاقات الدولية، بهدف الحد من الاثار السلبية التي تمس المواطنين وإيجاد سبل لحل معاناتهم وابعادها عنهم. [٢٥]

كما وتعرف العقوبات الدولية الذكية على أنها " التدابير التي تتخذها دولة بمفردها أو بالاشتراك مع دولة أخرى في الرد على منهج أو سلوك غير مقبول من دولة أخرى"، وقد عرفها البعض الاخر هذه العقوبات على أنها الضغوط القسرية على المسؤولين في صنع القرار للتقليل من الآثار السلبية غير المقصودة، بحيث تستهدف وسائل الضغط النخب السياسية والكيانات من غير الدول بهدف تعديل في السلوك المخالف لقواعد القانون الدولي. [٢٦]

ويمكن تعريفنا للعقوبات الذكية بانها عقوبات دولية يتم فرضها من قبل السلطة الدولية المختصة، ولا تفرض على الدول بشكل عام، وانما تفرض على النخبة وصناع القرار السياسي، بهدف منع تصرفاتهم العدوانية وعزلهم عن التواصل مع المحيط الدولي، عن طريق تجميد الأصول المالية، وتقييد حركاتهم، بهدف الحد من الاثار السلبية التي يمكن ان يتعرض لها الافراد المدنيين داخل الدولة، مثل الحصار الاقتصادي الشامل الذي فرض على العراق بموجب قرار مجلس الامن في سنة ١٩٩١ الذي خلف اثار سلبية الفقر والمجاعة ووفاة الالف من الأطفال العراقيين.

ثانياً: اهداف العقوبات الذكية

١. تستهدف حماية المواطنين الأبرياء، وبشكل خاص عدم اضرار الفئات الضعيفة من النساء والاطفال من الوقوع ضحايا للأثار السلبية التي تخلفها العقوبات الدولية الشاملة، فهي تستهدف اصحاب القرار في السلطة الذين يرتكبون افعال مخالفة لقواعد القانون الدولي. (٢٧)

٢. استخدام اساليب جديدة لآلية العقوبات الشاملة، فهناك اختلاف وتعارض ما بين اهداف الامم المتحدة واعضاء مجلس الامن، فقد اشار الامين العام للأمم المتحدة في التقرير السنوي عام ١٩٩٨ الى انه "لابد ان يفيق المجتمع الدولي من وهم العقوبات لأهداف انسانية فالتطبيق الشامل والصارم للعقوبات يصعب معه تجنب المعاناة الشديدة العامة للشعب" (٢٨)

٣. عدم وصول التكنولوجيا إلى الدول المستهدف.

٤. ان للعقوبات الذكية أثر مهم يتمثل في امكانية فرض الاستقرار، اضافة الى هدف اخر غير واضح يتمثل في التغيير المرتقب للنظام السياسي للبلد المستهدف. (٢٩)

ثالثا: أنواع العقوبات الذكية

ان العقوبات الذكية الدولية تختلف عن العقوبات التقليدية التي تفرض على الدولة بأكملها وتشمل الحظر الجوي والبحري والاقتصادي والعسكري، فالعقوبات الذكية هي عقوبات انتقائية' ومستهدفة تفرض على اشخاص محددين تتمثل بتجميد الأصول المالية وحظر السفر، والحظر التجاري، وان موضوع هذا البحث يقتضي بيان نوع واحد هو تجميد الأصول المالية كون العملات المشفرة هي احد التعاملات المالية، فتجميد الأصول المالية يتمثل في تجميد او الاستيلاء على الأصول المالية للأفراد والكيانات الخاصة لمنع الوصول الى الأسواق المالية والاستثمار فيها، وتعد من اكثر العقوبات الدولية الذكية التي أصبحت ذات صدى كبير العقوبات التي فرضت بعد احداث سنة ٢٠٠١، وقد قامت الأمم المتحدة بتطبيق العقوبات المالية على عدة دول مثل روديسيا البوسنة هاييتي طلبان في أفغانستان، ليبيا والعديد من الدول الأخرى.(٣٠)

وقد فرضت على إيران عقوبات ذكية في سنة ٢٠٠٧ على نظام الرئيس الإيراني محمود احمد نجار، وتم تجديد هذه العقوبات سنة ٢٠١٠، اذ بررت الأمم المتحدة ان أسباب فرض العقوبات هوه عدم التزام ايران في تعليق أنشطتها النووية التي تعتبره حق مشروع لا يمكن التنازل عن التصرف به، وعلى

هذا الأساس قام مجلس الامن بإصدار قرار رقم ١٧٣٧ الذي فرض قيود مالية وتجارية وحضر على دول الاعضاء تسليم أي عناصر تكنلوجية ممكن ان تساعد ايران في دعم برنامجا النووي. [٣١] كما قامت الولايات المتحدة الامريكية بفرض عقوبات اقتصادية ومالية على إيران لإجبارها على ترك ممارسة أنشطتها النووية.

تعد العقوبات الذكية أكثر فعالية ونجاح من العقوبات التقليدية كونها لا تتعارض مع حقوق الانسان ولا تسبب اضرار سلبية على الإنسانية، وعلى الرغم من فكرة هذه العقوبات ودورها الفعال بدأت الدول او الكيانات او الأشخاص بالتفاف على هذه العقوبات من خلال اتباع وسائل حديثة متمثلة بالعملات المشفرة لذلك سنوضح هذه الفكرة في المطلب الثاني لهذا المبحث.

المطلب الثاني: أثر العملات المشفرة على العقوبات الذكية

ان العملات المشفرة هي نتيجة التطور النقدي التي حصل في الوقت الحاضر، فهي عبارة عن تمثيل رقمي للقيمة يتم تداوله الكترونيا باستخدام تقنية البلوكتشين، فالعملات الرقيمة هي اما تكون عملات مركزية او عملات اللامركزية، والتساؤل الذي يمكن طرحه في هذا المجال، هل يمكن للعملات الرقمية الافلات من العقوبات الذكية الدولية كونها تستهدف الارصدة المالية للأشخاص المعنيين في ذلك؟

يرى جانب من الفقه بأن التعامل بالعملات الرقمية سلاح مهم وفعال، تستخدمه الدول من اجل تخفيف من وطأة العقوبات الذكية، كما تلجأ اليه الدول لسد احتياجاتها والحصول على التمويل والتبرعات، بينما يرى الخبير الاقتصادي(انس نغنغ)، ان العملات الرقمية اصبح صديقة لاقتصاديات الدول التي توجه صعوبات وعقوبات دولية، لذلك تشجع الدول على زيادة عمليات التعدين وترحب بالمزيد من التعامل بها، كما اوضح الخبير نفسه، انه في الظروف الاعتيادية لا يمكن الاعتماد على العملات الرقمية، لضعف الرقابة عليها وصعوبة تحويلها الى اصول مالية .[٣٢]

كما بين الخبير الاقتصادي (أولينتشينكو) للرئيس الروسي، ان فرصة التعامل في العملات الرقمية في الاتحاد الروسي كانت ضئيلة، بينما اصبحت في الوقت الحاضر ضرورة ملحة للتخلص من العقوبات التي تفرضها الدول الغربية، لذلك اصبحت روسيا ثالث اكبر الدول بتعدين العملات الرقمية واصدرت قوانين لتنظيم التعامل بها، وان ذلك يعد من التدابير الضرورية من اجل الالتفاف على العقوبات الدولية، لذلك ركزت دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية على عدم استفادة روسيا من التعامل بالعملات الرقمية لان عدم التزام شركات التشفير بذلك، يخلق ثغرة في العقوبات المفروضة على روسيا. [٣٣]

وفي سياق التهرب من العقوبات الدولية قامت إيران بتعدين العملات الرقمية بعد حظر استمر لمدة عام، أذ بدأت إيران باستخدام العملات الرقمية من اجل استيراد السلع من الخارج، حيث قامت بتسديد اول دفعة بقيمة ١٠ مليون دولار، واصبحت العملات الرقمية في ايران وسيلة لتمويل التجارة الخارجية، وقد وصفة خبراء ايرانيون بأنها خطة ذكية للالتفاف على العقوبات الامريكية. [٣٤]

اما من ناحية الواقع العملي فأن أثر العملات الرقمية على العقوبات الذكية، يظهر بشكل جلي من خلال التمييز ما بين العملات المركزي والعملات اللامركزية، فالعملات المركزية هي عملات تصدر من قبل حكومات وتكون ذات قيمة، وترتبط بعملة او اكثر حكومية او عملات تصدر من جهات غير حكومية من قبل شركة او مجموعة شركات، وترتبط بالعملات المستقرة، وهذا النوع من العملات يمكن الوصول الية، ويكون لها ضامن، وتكون مستقرة، مثل عملات (البترو) الافتراضية الحكومية، وعملات (ليبرا) التي اصدرتها شركة (فيسبوك) مع بعض الشركات الاخرى وتراجعت عنها .[٣٥]

وهذا النوع من العملات اي العملات المركزية يمكن الوصول اليها من قبل المصدر، وبالتالي يمكن للدول الوصول، اليها لذلك يمكن للسلطة الدولية الوصول اليها ومصادرتها، فهي عملات تتأثر بالعقوبات الذكية لذلك في لا تؤثر على العقوبات الذكية.

اما العملات اللامركزية هي عملات تصدرها جهات غير رسمية ولا تختص بالشأن المالي، وانما تكون حصيلة جهود حكومية وغير حكومية وهي عملات لا يمكن السيطرة عليها، مع مجهولية المصدر والمتحكم بها، مثل عملات البتكوين، وهذا العملات لا يمكن لاي جهة الوصول اليها، فضلاً عن انتقالها بسهولة الكترونية لا يمكن للقراصنة الوصول اليها او تتبع حركتها، فهذا النوع من العملات لا يتأثر بالعقوبات الذكية الدولية،

وبالتالي يمكن للدول التعامل بها للتهرب من العقوبات الذكية الدولية، لذلك يمكن القول بأن العقوبات الذكية الدولية تتأثر بالعملات المشفرة اللامركزية، لان لا يمكن الوصول اليها حتى تفرض عليها عقوبات او يتم مصادرتها من قبل السلطة التي تفرض العقوبات، ولا يمكن منع الدول المعنية بالعقوبات من عدم الوصول اليها.[٣٦]

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراستنا لموضوع هذا البحث توصلنا الى النتائج والمقترحات الاتية:

اولاً: النتائج

١. ان العملات المشفرة تمثيل رقمي للقيمة يتم تداوله الكترونيا عبر تقنية البلوكتشين وهي اما تكون عملات مركزية او عملات لامركزية مجهولة المصدر والمتحكم والضامن.

٢. ان العقوبات الذكية هي جزاءات دولية مستحدثة تعد بديل عن العقوبات الدولية الشاملة، فهي تستهدف تجميد الأصول المالية للنخبة وأصحاب القرار بهدف تغيير سلوكهم المخالف لقواعد القانون الدولي والحد من سياساتهم العدوانية.

٣. ان العملات المشفرة تعد وسيلة للتخلص من العقوبات الذكية لما تتميز به من خصائص، لا يمكن الوصول اليها، وقد لجأت أليها الدول التي تواجه عقوبات دولية، بهدف الحد من أثر العقوبات الذكية مثل روسيا وإيران.

٤. ان العملات الرقمية المركزية يمكن الوصول اليها وبالتالي فهي تتأثر بالعقوبات الذكية، اما العملات اللامركزية لا يمكن الوصول اليها لجهالة المصدر والمتحكم والضامن وبالتالي يمكن استخدامها للتهرب من العقوبات الدولية.

ثانياً: المقترحات

١. نقترح على المشرع العراقي ان يكون موقفه واضح غير متذبذب من حيث التعامل بالعملات الرقمية.

٢. ندعو المشرع الدولي الى إيجاد وسيلة للحد من استخدام العملات الرقمية في التعاملات غير المشروعة.

٣. ندعو المشرع العراقي الى الاستفادة من التعامل بالعملات المشفرة المركزية التي ترتبط بعملة او اكثر وطنية لكونها وسيلة حديثة للتعاملات المالية.

الهوامش:

(١) محمد جمال زعين واستاذنا الدكتور عبد الباسط جاسم محمد، العملة الافتراضية(البتكوين) تكيفيها القانوني وحكم التعامل بها، بحث منشور في مجلة جامعة بغداد للعلوم القانونية، العدد الثاني، ٢٠٢٠، ص١٤٥

(٢) محمد مطلق عساف، العملات المشفرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية (عملة البتكوين نموذجاً)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، قطر، المجلد ٣٦-العدد٢، ص٣٠.

(٣) أحمد محمد حسام الدين، عملة البتكوين، تقرير ادارة البحوث والتنمية المصرفي، مجلة صادرة عن بنك السودان المركزي، العدد ٧٣، ٢٩١٤، ص٥٠

(٤) لخضر زيدان، تحليل مخاطر وتحديات تطوير واستخدام العملات الافتراضية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ١٣، المجلد الثاني، الجزائر، ٢٠١٨، ص٣٤.

(٥) عبدالله سليمان عبد العزيز، النقود الافتراضية مفهومها وانواعها واثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، العدد ١، ٢٠١٧، ص٢٦.

(٦) باسم احمد عامر، العملات الرقمية (البتكوين نموذجاً) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الاسلام، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية، المجلد١٦، العدد١، ٢٠١٩، ص٢٨٣.

(٧) استاذنا د. أحمد خلف حسين الدخيل، العملات المشفرة بين التجريم والتنظيم، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم القانونية، جامعة الفلوجة، المجلد الاول، العدد الاول، ٢٠٢٠، ص٣٢٨.

(٨) استاذنا الدكتور احمد خلف الدخيل: المصدر السابق أعلاه، ص٣٢٨.

(٩) بعيكش اية وخير جميلة: الجوانب الإيجابية والسلبية لاستخدام العملات المشفرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٢١

(١٠) استاذنا الدكتور احمد خلف الدخيل: العملات المشفرة، مكتبة القانون المقارن، بغداد الصالحية، ٢٠٢١، ص٤١.

(١١) د. اسعد كمال محمد الهاشمي: العملات الرقمية (البيتكوين) بين الشريعة وضرورات العصر، بحث منشور في مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، م١٨، ع ٧٢، ٢٠٢٢، ص٤٦٨.

(١٢) نهى الموسوي واسراء الشمري، النظام القانوني للنقود الالكترونية، مجلة جامعة بابل، ٢٠١٤، المجلد٢٢، العدد ٢، ص٢٦٧.

(١٣) د. محمد عبد الوهاب العقيل، الاحكام الفقهية المتعلقة بالعملة الالكترونية البتكوين، مصدر سابق، ص١٧.

(١٤) د. محمود محمد علي، حكم التعامل بالعملات الالكترونية وضوابطه الشرعية، مجلة اداب الرافدين، جامعة الموصل، ملحق العدد (١/٨٤)، ٢٠٢١، ص٧٦٧.

(١٥) محمود الشرقاوي، مفهوم الاعمال المصرفية الالكترونية، بحث منشور في مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية، دبي ٢٠٠٣، ص٢٩.

(١٦) محمد مطلق عساف، العملات المشفرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية (عملة البتكوين نموذجاً)، مصدر سابق، ص٣١.

(١٧) محمود مطلق عساف: مصدر السابق، ص٣٢.

(١٨) ينظر الموقع الالكتروني التالي: تأريخ الزيارة

https://sa.investing.com/news/cryptocurrency-news/article-597142.٢٠٢٥/٢/١٩

(١٩) استاذنا د. احمد خلف حسين الدخيل، العملات المشفرة بين التجريم التنظيم، مصدر سابق، ص ٣٢٦.

(٢٠) خالد فائز: التنظيم القانوني للعملات المشفرة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة دار العلوم السعودية، ٢٠٢٢، ص١٧. واستاذنا الدكتور احمد خلف: العملات المشفرة، ص١٣-١٤.

(٢١) د. خالد محمود نور عبدالحميد: تداول العملات الافتراضية في تمويل الإرهاب والجرائم المستحدثة، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧، ص٤٦٣.

(٢٢) أ راس عبد الله نجم الدين: العقوبات الذكية في إطار التنظيم الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص٩.

(٢٣) قردوح رضا: العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية، بحث منشور في مجلة الاحكام القانونية والسياسية، جامعة باتنة الجزائر، مجلد٢، عدد، ٢، ٢٠٢٠، ص٣٥.

(٢٤) نقلا عن د. شيماء فؤاد الدروزي: العقوبات الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، عدد السابع، مجلد الثاني، ٢٠٢٢، ص ٩٨٣.

(٢٥) د. إبراهيم الشحات لطفي عبدالله: مدى فاعلية العقوبات الدولية الذكية في الحفاظ على السلم والامن الدوليين، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد ٨٥، منشورة على شبكة النت بدون سنة نشر، ص ٥٠٨

(٢٦) أراس عبدالله نجم الدين: المصدر السابق، ص ٩.

(٢٧) قردوح رضا: المصدر السابق، ص ٣٥-٣٦.

(٢٨) د. سعد عبيد السعيدي، وعادي سليمان العبيدي: دور العقوبات الذكية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية، بحث منشور في مجلة حمورابي للدراسات، عدد٤٨، السنة الثانية، ٢٠٢٣، ص ١٠.

(٢٩) د. سعيد عبيد السعيدي، وعادي سليمان العبيدي، المصدر أعلاه نفسه، ص ١٠-١١.

(٣٠) قردوح رضا: مصدر سابق، ص٣٨.

(٣١) د. شيماء فؤاد الدروزي: مصدر سابق، ص ٩٩٣.

(٣٢) العملات الالكترونية المشفرة تتجاوز العقوبات بتصميمها المقاوم للرقابة: مقال منشور على الموقع الالكتروني، https://tishreen.news.sy/?p=774340، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/٢٧، الساعة العاشرة ونصف صباحاً.

(٣٣) هل تلجأ روسيا للعملات المشفرة للالتفاف على العقوبات: مقال منشور على الموقع الالكتروني، https://www.aljazeera.net/ebusiness، تاريخ الزيارة ١/٢٧/ ٢٠٢٥، الساعة الحادية عشر صباحاً.

(٣٤) تعدين العملات المشفرة هل تساعد ايران في مواجهة العقوبات: مقال منشور على الموقع الالكتروني، https://www.aljazeera.net/ebusiness، تاريخ الزيارة، ١/٢٧، الساعة العاشرة صباحا.

(٣٥) استاذنا الدكتور احمد خلف الدخيل: العملات المشفرة، مصدر سابق، ص٣٣- ٣٦.

(٣٦) موج علي عبد النبي: أثر العملات المشفرة في النظام المالي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠٢٣، ص ١٧-٢٠. واستاذنا الدكتور احمد خلف الدخيل: المصدر أعلاه نفسه، ص٣٧- ٣٨.

المصادر

اولاً: الكتب

١) استاذنا الدكتور احمد خلف الدخيل: العملات المشفرة، مكتبة القانون المقارن، بغداد الصالحية، ٢٠٢١، ص٤١.

٢) د. خالد محمود نور عبدالحميد: تداول العملات الافتراضية في تمويل الإرهاب والجرائم المستحدثة، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧، ص٤٦٣.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

١) بعيكش اية وخير جميلة: الجوانب الإيجابية والسلبية لاستخدام العملات المشفرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢١، ص٢١.

٢) أ راس عبد الله نجم الدين: العقوبات الذكية في إطار التنظيم الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٢٣،

٣) موج علي عبد النبي: أثر العملات المشفرة في النظام المالي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠٢٣، ص ١٧-٢٠.

٤) خالد فائز: التنظيم القانوني للعملات المشفرة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة دار العلوم السعودية، ٢٠٢٢، ص١٧.

ثالثا: البحوث المنشورة

١) محمد جمال زعين واستاذنا الدكتور عبد الباسط جاسم محمد، العملة الافتراضية(البتكوين) تكيفيها القانوني وحكم التعامل بها، بحث منشور في مجلة جامعة بغداد للعلوم القانونية، العدد الثاني، ٢٠٢٠.

٢) محمد مطلق عساف، العملات المشفرة في ضوء مقاصد الشريعة الاسلامية (عملة البتكوين نموذجاً)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، قطر، المجلد ٣٦-العدد٢، ص٣٠.

٣) أحمد محمد حسام الدين، عملة البتكوين، تقرير ادارة البحوث والتنمية المصرفي، مجلة صادرة عن بنك السودان المركزي، العدد ٧٣، ٢٩١٤، ص٥٠

٤) لخضر زيدان، تحليل مخاطر وتحديات تطوير واستخدام العملات الافتراضية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ١٣، المجلد الثاني، الجزائر، ٢٠١٨، ص٣٤.
٥) عبدالله سليمان عبد العزيز، النقود الافتراضية مفهومها وانواعها واثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، العدد ١، ٢٠١٧، ص٢٦.
٦) باسم احمد عامر، العملات الرقمية (البتكوين نموذجاً) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الاسلام، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية، المجلد١٦، العدد١، ٢٠١٩، ص٢٨٣.
٧) استاذنا د. أحمد خلف حسين الدخيل، العملات المشفرة بين التجريم والتنظيم، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم القانونية، جامعة الفلوجة، المجلد الاول، العدد الاول، ٢٠٢٠،
٨) د. اسعد كمال محمد الهاشمي: العملات الرقمية (البيتكوين) بين الشريعة وضرورات العصر، بحث منشور في مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، م١٨، ع ٧٢، ٢٠٢٢، ص٤٦٨.
٩) نهى الموسوي واسراء الشمري، النظام القانوني للنقود الالكترونية، مجلة جامعة بابل، ٢٠١٤، المجلد٢٢، العدد ٢، ص٢٦٧.
١٠) د. محمود محمد علي، حكم التعامل بالعملات الالكترونية وضوابطه الشرعية، مجلة اداب الرافدين، جامعة الموصل، ملحق العدد (١/٨٤)، ٢٠٢١.
١١) محمود الشرقاوي، مفهوم الاعمال المصرفية الالكترونية، بحث منشور في مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية، دبي ٢٠٠٣، ص٢٩
١٢) قردوح رضا: العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية، بحث منشور في مجلة الاحكام القانونية والسياسية، جامعة باتنة الجزائر، مجلد٢، عدد، ٢، ٢٠٢٠، ص٣٥.
١٣) د. شيماء فؤاد الدروزي: العقوبات الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، عدد السابع، مجلد الثاني، ٢٠٢٢، ص ٩٨٣.
١٤) د. إبراهيم الشحات لطفي عبدالله: مدى فاعلية العقوبات الدولية الذكية في الحفاظ على السلم والامن الدوليين، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد ٨٥، منشورة على شبكة النت بدون سنة نشر، ص ٥٠٨
١٥) د. سعد عبيد السعيدي، وعادي سليمان العبيدي: دور العقوبات الذكية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية، بحث منشور في مجلة حمورابي للدراسات، عدد٤٨، السنة الثانية، ٢٠٢٣.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

١) العملات الالكترونية المشفرة تتجاوز العقوبات بتصميمها المقاوم للرقابة: مقال منشور على الموقع الالكتروني، https://tishreen.news.sy/?p=774340، تاريخ الزيارة ١/٢٧/ ٢٠٢٥، الساعة العاشرة ونصف صباحاً.

٢) هل تلجأ روسيا للعملات المشفرة للالتفاف على العقوبات: مقال منشور على الموقع الالكتروني، https://www.aljazeera.net/ebusiness، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/٢٧، الساعة الحادية عشر صباحاً.

٣) تعدين العملات المشفرة هل تساعد ايران في مواجهة العقوبات: مقال منشور على الموقع الالكتروني، https://www.aljazeera.net/ebusiness، تاريخ الزيارة، ١/٢٧، الساعة العاشرة صباحا.

٤) ينظر الموقع الالكتروني التالي: تأريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/١٩. https://sa.investing.com/news/cryptocurrency-news/article-